14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

الأربعاء 30 مارس 2011 - العدد 15123
Wednesday - 30 March 2011 - Issue 15123

www.14october.com

مشاركون في دورة تدريب المعلمين حول استخدام دليل التربية السكانية في محافظة إب لـ 14 أكتوبر :

الدورة هدفت إلى رفع الوعي لدى المعلمين تجاه القضايا السكانية والصحة الإنجابية

برعاية محافظ إب رئيس المجلس المحلي بالمحافظة نظم مشروع التربية السكانية بمركز البحوث والتطوير التربوي بالتعاون مع مكتب التربية والتعليم بمحافظة إب وبالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان دورة تدريبية توعوية حول كيفية استخدام دليل المعلم في التربية السكانية وذلك في مجمع السعيد التربوي بمحافظة إب خلال الفترة من 19 إلى 24 مارس الجاري بمشاركة عدد من المعلمين والمعلمات من مديريتي ريف إب والسبرة بمحافظة إب.

صحيفة (14 أكتوبر) التقت على هامش الدورة بعدد من القائمين على الدورة والمشاركين فيها واستمعت إلى آرائهم حول أهمية الدورة وموضوعاتها والنتائج المتوقعة منها .. فإلى التفاصيل:-

لقاءات / بشير الحزمي

المناهج الدراسية كفيلة بنقل المفاهيم ونشر الوعي السكاني في المجتمع

الدكتورة ولاية عبده قائد – منسقة مشروع التربية السكانية بمركز البحوث والتطوير التربوي قالت : نفذ مشروع التربية السكانية بمركز البحوث والتطوير التربوي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان دورة تدريبية توعوية حول كيفية استخدام دليل المعلم في التربية السكانية لعينة من المعلمين والمعلمات من مديريتي ريف أب والسبرة بمحافظة إب وذلك خلال الفترة من 19 - 24 /3 /2011م وبلغ عدد المشاركين والمشاركات (20) مشاركاً بالإضافة إلى الموجهين الذين تم تدريبهم على المستوى المركزي خلال الفترة من 15 - 20 /5 /2010م بالتعاون مع فريق المشروع.

وأضافت أن الهدف من الدورة هو رفع الوعي لدى المعلمين والمعلمات تجاه القضايا السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسياً بما فيها الايدز وقضايا النوع الاجتماعي ، وتدريب المشاركين على كيفية الاستفادة من دليل المعلم في التربية السكانية وتطبيقهم للمفاهيم السكانية باستخدام الدروس النموذجية الواردة في الدليل ، إثراء الدليل بالملاحظات والأفكار القيمة.

و أوضحت أن المعلمين والمعلمات المشاركين في الدورة سيتولون التطبيق العملي في مدارسهم وسيقوم المشروع بعملية التقييم الميداني لأداء المعلمين في تلك المدارس قبل نهاية العام الدراسي الحالي مشيدة بما لمسته من تعاون ايجابي من إدارة مكتب التربية وفريق التدريب المحلي بمحافظة إب وتفاعل المعلمين والمعلمات المشاركين في الدورة الذين قدموا دروساً تطبيقية نموذجية في معالجة القضايا السكانية من خلال موضوعات المنهج الدراسي لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

ولفتت إلى أن المشاركين في الدورة تلقوا التدريب في العديد من المواضيع أهمها النوع الاجتماعي من منظور إسلامي ، التعريف بدليل المعلم في التربية السكانية ، الصحة الإنجابية (الإنجاب السليم) وتنظيم الأسرة ، الأمراض المنقولة جنسياً (الايدز) السكان والتنمية وعمالة الأطفال السكان والبيئة وتلوث البيئة ، نماذج دروس تطبيقية في التربية السكانية ، بالإضافة إلى العديد من المحاضرات القيمة وحوارات ومناقشات وتقديم معلومات ومعارف وتمثيل ، مشيرة إلى انه قد تم تقسيم المتدربين إلى مجموعات عمل هي مجموعة التربية الإسلامية ومجموعة اللغة العربية ومجموعة العلوم ومجموعة الاجتماعيات.

وأكدت أهمية الموضوعات التي شملها التدريب والتي ستساهم عند إدماجها في المناهج الدراسية وتدريسها للطلاب في معالجة القضايا السكانية في بلادنا مشددة على ضرورة أن يقوم المعلمون والمعلمات المشاركون في الدورة بواجبهم في نقل ما تلقوه من معارف ومعلومات في القضايا السكانية خلال الدورة إلى البيئة التعليمية وبما يعزز الوعي تجاه هذه القضايا المهمة في المجتمع .

تعميق فهم الواقع الاجتماعي

من جانبه تحدث الأخ / احمد عبدالقادر صالح الحميري منسق العمل الميداني للبرنامج التدريبي قائلاً : أن البرنامج التدريبي يأتي ضمن توجيهات وزارة التربية والتعليم ومركز البحوث والتطوير التربوي ومشروع التربية السكانية بالتهيئة والإعداد سعياً إلى تعميق فهم الواقع الاجتماعي الذي يخدم التنمية البشرية اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وبيئياً ولذلك استهدفت وزارة التربية والتعليم عينة من المعلمين في مديريتي ريف إب والسبرة وذلك لما للكادر التربوي من أهمية كبيرة في وسط المدرسة والمجتمع بالتوعية في فهم شبكة العلاقات المحيطة بالظواهر السكانية ويأتي هذا البرنامج ليشمل موضوعات مختلفة متمثلة في الصحة الإنجابية المثلى وما تحتويه من عناصر وأهداف وحقوق إنجابية وكذا موضوع الزواج المبكر ومايترتب عليه من آثار سلبية وايضاً موضوع مرض الايدز والطرق المؤدية إلى انتقال الفيروس وطرق تجنب الإصابة به وآثاره السلبية على الأسرة والمجتمع والتنمية وكذا التوعية بحقوق وواجبات المصاب بالمرض وأدوار المعلمين في التوعية داخل المدرسة أو في المجتمع لمكافحة الايدز وكذلك قضية التزايد السكاني وما يترتب عليه من آثار على خطط التنمية وتكوين مواقف واتجاهات ايجابية بين المعلمين لحل المشكلة السكانية في اليمن واقتراح الحلول الممكنة لمشكلة النمو السكاني المرتفع .

أضاف: يحتوي البرنامج التدريبي ايضاً على موضوع عمالة الأطفال وما يترتب عليها من مشاكل وآثار سلبية اجتماعية وصحية ونفسية على الطفل والأسرة والمجتمع والسكان بشكل عام ، وتوضيح ادوار الجهات التي يجب أن تساهم في علاج مشكلة عمالة الأطفال ونتمنى أن يكون البرنامج قد حقق الهدف المنشود في سبيل رفع وطننا الحبيب صحياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

احمد عبد القادر

عصام قائد العودي

قاسم علي حنيش

منسقة المشروع : موضوعات التدريب مهمة وستساهم من خلال إدماجها في المناهج في معالجة القضية السكانية

المنسق الميداني: تكوين مواقف واتجاهات إيجابية لدى الكادر التربوي يسهم في حل المشكلة السكانية في اليمن

ولاية عبده قايد

أهداف كبيرة

أما الأخ / قاسم علي عبده حنيش من مديرية السبرة فقد قال : للتربية السكانية أهمية كبيرة في التربية والتعليم وذلك من خلال الأهداف الرامية إلى إنتاج جيل منظم وفعال يخدم المجتمع بعيداً عن العشوائية واختيار الطريقة السليمة في ممارسة حياة الفرد بشكل منظم ومتطور ، وأتوقع بعد نزولنا الميدان بهذه الفكرة والعملية الحقيقية أننا سنحظى باستجابة كبيرة من قبل المجتمع لأنه يعي أهمية التربية السكانية ولا شك انه لانجاز أي عمل لابد من الإعداد والتنظيم المسبق حتى نحقق الهدف المنشود.

نشر الوعي بالتنمية السكانية

ويقول الأخ خالد علي الغيثي من مديرية ريف إب إنه في الوقت الذي استبشر فيه العالم بالتطورات العلمية والتكنولوجية الأخيرة والمتسارعة ، تزايدت وتفاقمت العديد من المشكلات السكانية والبيئية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وانبرى لها العديد من العلماء والمهتمين بالقضايا السكانية والبيئية لكن ومع ذلك يجمع الكثير من أولئك الباحثين والمهتمين على أن تلك المشكلات قد سببها التقدم العلمي وهو عينه من يستطيع حلها ، وقد خلصت الدراسات إلى أن هناك وسائط يمكن عن طريقها نشر الوعي السكاني والبيئي ومن أهم تلك الوسائط المناهج والمقررات الدراسية لأنها كفيلة بنقل تلك المفاهيم إلى مئات الآلاف من السكان.

وركزت هذه الدورة التي أقيمت برعاية محافظ إب ومكتب التربية والتعليم بمحافظة إب وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصحة الإنجابية للام والجنين والتي تعتبر حجر الزاوية في المجتمع حيث دعت إلى تنظيم الأسرة لتواكب المستوى الاقتصادي للعائل وتخلق توازناً بين السكان والموارد الغذائية والاقتصادية وقد أثبتت الدراسات أن النمو السكاني يزداد بمتتاليات هندسية بينما الموارد الغذائية تسير بمتتاليات حسابية وبلادنا جزء من المنظومة العالمية التي تقع في هذه الفجوة مما استدعى من القيادات المهتمة بالشأن السكاني والبيئي سرعة وضع المعالجات اللازمة لسد تلك الفجوة.

توعية المجتمع

أما الأخ / عصام قائد احمد العودي من مدرسة النجاح مديرية السبرة فقد تحدث بدوره قال إن أهمية التربية السكانية في التربية والتعليم تأتي من كون الأطفال والشباب الذين هم في سن التعليم يعتبرون اكبر شرائح المجتمع ولذلك اتجهت الجهود نحوهم في قضايا التربية السكانية وأصبح يشكل أهمية كبرى أن تحتوي مناهج التعليم على التثقيف في هذا المجال ولأسباب عديدة أهمها: أن اكبر شريحة في المجتمع هم الذين في سن التعليم ، يمكن أن ينقل الطلاب ما يتعلمونه إلى أسرهم أن تلاميذ اليوم هم آباء وأمهات الغد ، أن البيئة المدرسية هي أفضل مكان يتجمع فيه المستهدفون التربية السكانية يجب أن تتوافق مع موضوعات التعليم المختلفة باعتبارها جزءاً من موضوعات العلم.

وأضاف : بعد نزولي إلى الميدان يجب أن أقوم بدوري وواجبي على أكمل وجه في توعية المجتمع حول الصحة الإنجابية ومرض الايدز والمشكلات البيئية ومشكلة استنزاف وتلوث المياه وعمالة الأطفال.

واختتم حديثه بالقول : الشكر والتقدير للإخوة القائمين على هذه الدورة والمدربين لما بذلوه من جهود في الإعداد والتنظيم الجيد الذي لمسناه أثناء فترة التدريب وسعة صدورهم وتقبلهم للآراء والمقترحات والمداخلات من قبل المتدربين.

المجلس الوطني للسكان
NATIONAL POPULATION COUNCIL
Technical Secretariat
إشراف/ الأمانة العامة

التنمية وتحسين نوعية الحياة

أمين عبدالله إبراهيم

على الرغم من أن مفهوم تحسين نوعية الحياة يعد أمراً مسلماً به عالمياً بوصفه مبدأ مرغوباً فيه، إلا أن لهذا المفهوم نفسه دلالات مختلفة ترتبط بنظم قيم معينة، ولذلك ينبغي النظر إلى العلاقة بين التغير السكاني وحجم الأسرة ونوعية الحياة في بلد ما، في ضوء القيم الفردية والمجتمعية فيه.

ومنذ بداية التسعينات، أقرت المنظمات الدولية ومن ضمنها البنك الدولي أن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، وخاصة في عالم الدول الفقيرة، وأن أفضل نوعية للحياة تتطلب دخولاً عالية، ولكنها في الوقت نفسه تتضمن أكثر من ذلك، تتضمن تعليماً جيداً ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة، وفقراً أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة ثقافية غنية.

وفي هذا الصدد، يفيد خبراء السكان والتنمية بأن نوعية حياة الشخص لا تعتمد على الصحة الجيدة والعافية البدنية الجيدة فقط، بل على مجموعة متنوعة من الظروف الأخرى، ومن هذه الظروف : استقرار وتوافق الأسرة، رفاهية الأطفال، الحرية في الاستمتاع بالأنشطة المختلفة التي تتضمن مثلاً : أوقات الفراغ، أو التعليم، أو الأنشطة الاجتماعية.

كما يفيد الخبراء أيضاً بأن تحسين نوعية الحياة يتطلب حصول الفرد أو الأسرة على أكبر قدر ممكن من قدرات التنمية البشرية، ومن بينها القدرات المتعلقة بالسكن الصحي، والدخل الذي يلبي متطلبات الحد الأدنى للعيش الكريم، وحرية الانتماء السياسي، وحرية العمل والملكية والتنقل في داخل الوطن وخارجه وكل أنواع الحرية المشروعة، ونصيب الفرد من التعليم والصحة والأمن والطاقة والمياه الصالحة للشرب.

ويؤكد هؤلاء الخبراء أن التنمية البشرية تعد شرطاً أساسياً مهماً جداً لتحقيق التنمية الإنسانية في العيش، واكتساب المعرفة والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، وبالتالي فإن خلق مستقبل للجميع يسهم في بناء المجتمع هو من ضرورات التنمية الإنسانية والتنمية البشرية على حد سواء، فهما وجهان لعملة واحدة، ولابد من أن يكون ذلك هدفاً إستراتيجياً لجميع بلدان العالم التي دخلت القرن الحادي والعشرين.

ختاماً، نستطيع القول في ضوء المعطيات أعلاه، أن لكل إنسان الحق في أن تتاح له فرصة حياة يكون راضياً عنها، وأن يسعى إلى تحقيق طموحه المشروع فيها، فنوعية الحياة يقصد بها درجة الرضا التي يبلغها الفرد في مختلف جوانب حياته.

التفكك الأسري واقعه.. وآثاره

فائزة أحمد مشورة

التفكك الأسري واقع ملموس نعيشه اليوم، فالأسرة كيان ومن أهم وظائفها التربية، ففيها يجد الطفل من يرعاه ويلبي احتياجاته وكذلك يصحح أخطاءه ويغرس فيه القيم والسلوك ويحدد واجباته لأن سلوك الإنسان مكتسب من البيئة المحيطة به. أي أن السلوكيات التي شهدتها اليمن ترتبت عليها آثار الفوضى والاختلاف في شتى جوانب الحياة وذلك يحدد أن الأساس في البناء الشخصي للأفراد هي الأسرة، والكيان الأسري إذا تفكك سنجد أن الأفراد يعبرون عن عدم نضوج العقل والتردد في اتخاذ القرارات إلى جانب السير بتردد وعدم اتزان.

إن غرس السلوكيات السليمة وبناء العقل السليم الذي يستطيع حل مشكلاته ومعرفة اتجاهاته سواءً كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، سيجعله فرداً فاعلاً ومؤثراً في مجتمعه.

فالأفراد هم نتاج أسرهم أولاً ومن ثم البيئة التي يعيشون فيها، فكل يوم يولد أطفال وتتكاثر الأسر وتشكل مجتمعات صغيرة إما مترابطة أو مفككة.

ومن هنا نجد أن المشكلات الاجتماعية هي المؤثرة في حياة الناس وآثارها بالطبع تكون سلبية والسبب في هذا التزايد غير المنظم هو عدم الوعي بمعنى قيام الأسرة على نظام وأسس صحيحة والتساؤلات تطرح نفسها في ظل الآثار الموجودة وما ترتب عليها من مشكلات وانحرافات سلوكية لا يمكن تجاهلها لأي سبب من الأسباب فالبعض اتجه إلى أن أسباب التفكك هي القنوات الفضائية وما تنشره وتبثه من ثقافات ومعارف ومعلومات مغايرة ومنافية للواقع الديني والعربي ولا تصف حقيقة المجتمع اليمني المشهود له بالقيم والأخلاق في صفحات التاريخ. وكذلك ذهب البعض الآخر إلى أن الأسباب هي عدم التكافؤ بين الزوج والزوجة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وما يترتب على هذه الاختلالات من ضياع وانحراف الأبناء إذا ما حدث انفصال، فالذي يدفع الثمن في كل انهيار أو تفكك أسري هم الأطفال. هذه الأسباب التي لا استطيع إيجازها في مقالتي بسبب أن المشاكل مختلفة ومتنوعة ومترابطة أدت إلى تفكك كيان الأسرة الواحدة، وما أن أحدد مشكلة بعينها حتى أجد أنني أتفرع إلى مجموعة مشاكل متشابكة وبالذات إذا كانت تمس مجتمعاً بأكمله.

والواقع أن هذه المشكلات مجتمعة ستؤثر على اليمن وعلى قيمه وإطاره الإنساني ووضعه بين المجتمعات من حوله، أي أن الأسرة المفككة أجيالها لا تحمل أي هوية سواءً في الأسرة أو المجتمع، بل أن العقد النفسية والمشاكل الأسرية تستمر وتؤثر حتى سن الشباب وهي سن تكوين أسرة جديدة، فالأجيال المعقدة وغير المتوازنة نفسياً واجتماعياً ما هي إلا أثر من آثار التفكك داخل الأسرة والتي لم تمنح أطفالها الاستقرار والأمان والرعاية الكاملة، وتنمية الفكر وتقييم السلوك وزرع القيم والأخلاق والمبادئ الإسلامية الصحيحة التي من شأنها إيجاد جيل مبدع وصحي ومتعلم يعي أهمية تواجده ويحترم أسرته ومحيطه الاجتماعي، بمعنى أن ما ستقدمه المؤسسات الدينية والخيرية والصحية للأسرة من خدمات مدروسة ومخطط لها وعبر برامج متعددة ومتنوعة وهادفة تستطيع المساهمة في بناء الأسرة المتماسكة الأطراف والسليمة من أجل أجيال بناءة وفاعلة.

إن المسؤولية اليوم هي مسؤولية الجميع أفراداً ومؤسسات، فما يحدث لليمن الحبيب في الوقت الراهن من تفكك أسري هو في الأصل تفكك في لبنة المجتمع، ناهيك عن حقيقة الانقسامات التي تشكل ضغوطات تتزايد يوماً بعد يوم وتظهر آثارها في أسلوب الحياة والمشكلات.

وخلاصة المقال، أن التفكك الأسري يعتبر أهم أسباب تفكك المجتمع وعدم استقراره، هذا يعني أن الاختلالات في العلاقات الأسرية سواء كانت بين الزوجين أو الأولاد ستنعكس سلباً على المجتمع الذي يعتبر سلسلة مترابطة في أصولها فإذا ما تفككت العلاقات بين أوساطه تراجع المجتمع إلى الوراء وتراجعت حركة التنمية، فالتعاون المشترك والبناء السليم للأسرة الواحدة سيتيح الفرص ويوجد الاستقرار ويولد الإبداع وحب الحياة والوطن في ظل نواة واحدة وأسرة مستقرة ومتوازنة.

أطفال اليمن وحقهم في الرعاية الصحية

في ظل تنامي الاهتمام الوطني والعربي والدولي بحقوق الطفل أصبح من الأهمية بمكان أن تكتسب قضايا الطفولة في اليمن حقها من الرعاية والاهتمام لا سيما وان التركيب السكاني في المجتمع اليمني يشير إلى انه مجتمع فتي حيث يشكل الأطفال اقل من 15 عاماً من العمر نسبة 45.7 ٪ من إجمالي عدد السكان ، وترتفع هذه النسبة إلى 46.9 ٪ في الريف مقابل 41.6 ٪ في الحضر ما يعني أن شريحة الأطفال تقارب نصف عدد السكان.

وتؤكد جميع الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية أن للأطفال الحق في أن ينموا في بيئة تحميهم وتمنحهم الأمان فالحماية الناجحة تزيد فرص الأطفال في أن ينموا وينشؤوا أصحاء جسدياً ونفسياً واجتماعياً واثقين من أنفسهم محترمين لذواتهم وتقلل احتمالات قيامهم بالإساءة للآخرين وترتبط حماية الطفل ايضاً ارتباطاً وثيقاً بالأوجه الأخرى من حقوق الطفل ، فالحق بالصحة لا يتمتع به طفل غير محصن ضد الأمراض يتعرض للضرب باستمرار والطفل في المدرسة يتعرض للخوف والإساءة من زملائه أو مدرسيه لا يستفيد استفادة كاملة من حقه في التعليم ، والطفل الذي يدفع به إلى سوق العمل وتحمل مسؤولية إعالة نفسه والآخرين يحرم من حقه في التمتع بطفولته.

أن من حق الطفل أن ينمو بشكل سليم ومعافى وهو ما يحتاج اولاً إلى بيئة صحية تتيح للطفل أن ينشأ نشأة خالية من العقبات والمنغصات الصحية، خاصة وأن أي خطأ صحي قد يكلف حياة الطفل غالباً أو قد يؤدي إلى عجز دائم لديه ، لاسيما وانه أكثر عرضة للأمراض من الشخص البالغ وقد نصت المادة 4 من اتفاقية حقوق الطفل على أن للطفل الحق في قدر كاف من الخدمات الطبية وانه يجب أن يتمتع بفوائد الضمان الاجتماعي وأن يكون مؤهلاً للنمو الصحي السليم كما نصت المادة 24 فقرة (1) من اتفاقية حقوق الطفل على أن تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي وتبذل الدول الأطراف جهدها لتضمن إلا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه فحق الحصول على الرعاية والخدمات الصحية من الحقوق التي كفلتها التشريعات والقوانين اليمنية لجميع المواطنين ، حيث نصت المادة (55) من الدستور على أن تكفل الدولة هذا الحق بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية وينظم القانون مهنة الطب.

ونص قانون حقوق الطفل بأنه على الدولة حق الرعاية الصحية للطفل من خلال توفير الخدمات الصحية الأساسية للام أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة ومجانية المعالجة للأطفال غير القادرين.

ومع ذلك يمكن القول إن هذه التشريعات والنصوص القانونية لم يتم ترجمتها على ارض الواقع العملي فالملاحظ أن هناك العديد من المشاكل التي يعاني منها الأطفال في مجال الحصول على الرعاية الصحية الأولية ويظهر ذلك في عدم تلقي نسبة كبيرة من الأمهات للرعاية الصحية اللازمة سواء أثناء الحمل أو أثناء الولادة أو ما بعد الولادة و ينتج عن ذلك تعرض العديد من الأطفال للكثير من المشاكل الصحية منها على سبيل المثال الشلل الدماغي الذي يحدث نتيجة لنقص الأوكسجين أثناء عملية الولادة التي هي من الإشكالات التي يمكن تجنبها.

بالنسبة لوفيات الأطفال بالرغم من الجهد المبذول في هذا الجانب من قبل الحكومة فما زالت وفيات الأطفال في المجتمع اليمني عالية مقارنة بمستويات دول المنطقة والمستويات العالمية فوفقاً لتقرير اليونيسيف عن وضع الأطفال في العالم2006 م جاء ترتيب اليمن رقم 43 في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (اليونسيف 2006م) ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة وفقاً للمسح اليمني لصحة الأسرة عام 2003م حوالي 100 وفاة في الألف إلا انه يزيد في الريف إلى نحو 105 وفاة في الألف مقارنة بحوالي 79 وفاة من كل ألف في الحضر ويعد هذا المعدل من أعلى المعدلات على مستوى العالم.

وقد أشارت تقارير دولية إلى انتشار سوء التغذية في اليمن مما يؤدي إلى نقص في النمو والتقزم والهزال عند الأطفال وكذلك إلى ولادة أطفال قليلي الوزن ما يزيد من مخاطر تعرضهم للوفاة، كما أظهرت تلك التقارير أن التقزم يعد مشكلة كبيرة في اليمن حيث تعد من أعلى المعدلات في المنطقة تبلغ نسبة (٪44) (جامعة الدول العربية 2006م).

والجدير بالذكر أن الازدحام داخل المساكن وكبر حجم الأسرة وعدم المباعدة بين الولادات وصغر سن الأم عند الزواج والفقر وعدم توافر الماء النقي والبيئة النظيفة كلها عوامل تؤثر بشكل سلبي على صحة الأطفال في مجتمعنا.